



Effect of credit risk management in performance
"An Analytical Study of a Sample of Private Banks for the Period (2007-2016)"
***اثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي**
"دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية التجارية للفترة (2016-2007)"

*** امير عبد الزهرة عبد الحمزه الربيعي

* * أ.م.د. مهدي عطية الجبوري

Abstract

Commercial banks seek to minimize the negative effects of credit risk by measuring and evaluating risk and developing strategies for their management. Credit risk management is simply the procedures that banks undertake to reduce or avoid credit risk. This is a form of engineering in which models and structures that prevent financial failure or Provide guarantees against them. The results of the study indicate that there is a relationship between the management of credit risk and performance, as well as the existence of a relationship of impact To manage credit risk in performance

المستخلص:-

تسعى المصارف الاهلية التجارية الى تقليل الاثار السلبية للمخاطر الائتمانية من خلال قياس وتقييم المخاطر وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها، وان ادارة المخاطر الائتمانية هي ببساطة الاجراءات التي تنفذها المصارف بهدف تقليل أو تجنب مخاطر الائتمان وهي شكل من أشكال الهندسة التي يتم فيها إنشاء نماذج وهياكل تمنع الفشل المالي أو توفر ضمانات ضدها. وبذلك جاء البحث ليتناول موضوع اثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي وبيان تركيبتها واساليب قياسها معتمدين في ذلك على عينة من المصارف الاهلية التجارية في العراق وللفترة (2016-2007)، وكانت نتائج البحث التحليلية تدل على وجود علاقة

ارتباط بين ادارة المخاطر الائتمانية والاداء المصرفي وكذلك وجود علاقة اثر لإدارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي.

المقدمة :

تُعد المصارف احدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور انشطتها حول الوساطة المالية، او بعبارة اخرى هي المنظمات التي يلتقي عندها عرض الاموال بالطلب عليها. وتمثل المصارف عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الاموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والخدمية والزراعية والعقارية وغيرها.

وتسعى المصارف دائماً الى تحقيق اعلى عائد ممكن وبالمقابل ستواجهها مخاطر مختلفة من ضمنها المخاطر الائتمانية وسوف نبين في هذا البحث ما هي هذه المخاطر وكيفية ادارتها وكذلك توضيح اهم مؤشراتها التي تؤثر على اداء المصارف من اجل تحقيق اعلى عائد.

وتتاول هذا البحث مفهوم المخاطر الائتمانية وادارة المخاطر الائتمانية وما هي اهداف ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشراتها، وتتاول ايضاً مفهوم الاداء المصرفي وما هي محدداته وكذلك مؤشرات، فضلاً عن توضيح علاقة الارتباط والاثر بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشرات الاداء المصرفي من خلال الارقام الموجودة في التقارير السنوية والكشوفات للمصارف عينة البحث وللفترة (2007-2016).

المحور الاول

البنية الاجرائية للبحث

اولاً: مشكلة البحث

تُعد ادارة المخاطر المصرفية من اهم الموضوعات التي يهتم بها المختصون في المجال المصرفي على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية، وفي اعقاب توالي الازمات المالية والمصرفية، والتي اثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وقد اثرت تلك الازمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح ان اهم اسباب حدوث تلك الازمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم ادارتها بصورة جيدة من ناحية اخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والغاء القيود في ممارسة الانشطة المصرفية وتتمثل مشكلة البحث بوجود ضعف وعدم الاهتمام المطلوب في ادراك ادارة المخاطر الائتمانية واتخاذ المواقف والاجراءات الملائمة لذلك من قبل ادارة المصارف عينة البحث. وبناءً على ما تقدم ، يمكن اظهار مشكلة البحث بصورة اكثر وضوحاً بآثاره السؤال الاتي :هل تؤثر مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية المتمثلة (بنسبة كفاية رأس المال، نسبة

الديون المتعثرة، نسبة القروض الى الودائع، نسبة الدين الى حقوق الملكية، نسبة اجمالي الدين، العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر) في مؤشرات الاداء المصرفي المتمثلة (بالعائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، هامش صافي الربح) للمصارف الاهلية عينة البحث العاملة في العراق؟

ثانياً: اهمية البحث

يستمد البحث أهميته من اهمية المتغيرات التي تناولها بالشرح والتحليل والتفصيل وصولاً الى تحقيق الادارة الفعالة لمؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية من اجل تحقيق الاداء المصرفي الفعال. وكما يستمد البحث أهميته من الأهمية الكبيرة للنشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من اي صدمات او انتكاسات قد تؤدي اذا حصلت الى مشاكل كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني ككل، خاصة اذا ما عرفنا ان ادارة المخاطر الائتمانية تعد احد المؤشرات المهمة لنجاح او فشل المصارف في اداء نشاطاتها.

كما وتظهر اهمية البحث من حيث كونه اداة تحاول تسليط الضوء على واقع ادارة المخاطر الائتمانية في قطاع المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق الذي يمكن ان يعد وفي هذه الظروف افضل معين للحكومة في تخطي الازمة الكبيرة التي تعاني منها. ومن خلال ما تقدم تكمن الأهمية في:

1. تعميق اطلاع المصارف بمتغيرات البحث وبالشكل الذي يمكن ادارات تلك المصارف من ادارتها بطريقة فاعلة، من خلال تشخيص اسباب الضعف ووضع الحلول المناسبة.
2. يتناول البحث موضوع ادارة المخاطر الائتمانية وكيفية تأثير ذلك على الاداء المصرفي، وهذه الاسهامة جديدة بالذكر والاهتمام في حقل إدارة المصارف.
3. تقديم البحث لمجموعة من المقترحات والحلول التي يمكن أن تسهم في إغناء العمل في المصارف عينة البحث، الامر الذي يمكن من خلاله اعمام التجربة على باقي المصارف او القطاعات المالية الاخرى.

4.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ومن أهم هذه الأهداف:

1. توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات البحث وأبعاده الفكرية والفلسفية وما هي توجهات وراء الباحثين بخصوص متغيرات البحث وتجسيد هذه المتغيرات في إطار نظري فضلاً عن تطبيقها في الجانب الميداني.
2. معرفة وتقييم الاثار المباشرة لمؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية على الاداء المصرفي في المصارف عينة البحث.
3. معرفة مدى اهتمام المصارف عينة البحث بمؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية، ومدى حجم اهتمام المصارف عينة البحث بهذه المؤشرات.
4. بيان أثر مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية على الاداء المصرفي.

رابعاً: فرضيات البحث

من اجل وضع حلول لمشكلة البحث وتحقيق اهدافها اعتمد البحث على صياغة الفرضيات الآتية :

1.الفرضية الرئيسية الاولى Ho1: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين ادارة المخاطر الائتمانية والاداء المصرفي. وتتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الآتية:

أ. الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين ادارة المخاطر الائتمانية والعائد على الموجودات.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين دارة المخاطر الائتمانية والعائد على حق الملكية.

ج.الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين دارة المخاطر الائتمانية وهامش صافي الربح.

2.الفرضية الرئيسية الثانية Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي. وتتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الآتية:

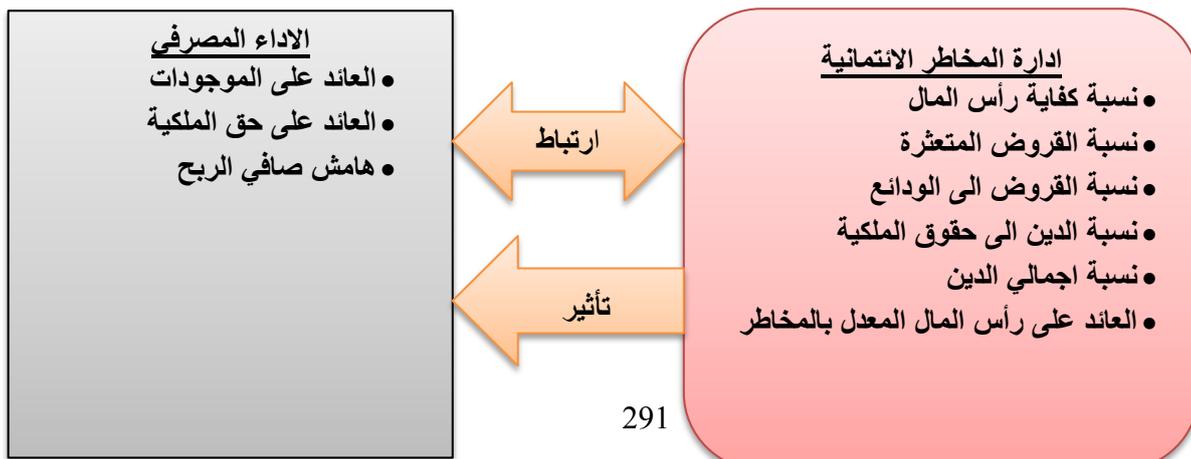
أ. الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في العائد على الموجودات.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في العائد على حق الملكية.

ج.الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في هامش صافي الربح.

خامساً: المخطط الفرضي للبحث

أن مخطط البحث الحالي يتكون من متغيرين هما ادارة المخاطر الائتمانية ويعد المتغير المستقل ويضم ستة مؤشرات هي (نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة القروض الى الودائع، نسبة الدين الى حقوق الملكية، نسبة اجمالي الدين، العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر) اما المتغير المعتمد الاداء المصرفي ويضم ثلاثة مؤشرات هي (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، هامش صافي الربح)، والشكل (1-1) ادناه يوضح مخطط البحث الفرضي.



الشكل (1-1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر : اعداد الباحث

سادساً: حدود البحث (معرفية ، ميدانية ، زمانية)

1. الحدود المعرفية: تتجسد الحدود المعرفية للبحث في محورين الاول ادارة المخاطر الائتمانية الآخر الاداء المصرفي وجميع تلك المتغيرات تعود اصولها الفكرية الى الإدارة الصناعية وبشكل ادق الإدارة المالية.

2. الحدود الميدانية: فنتمثل بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ تمثل مجتمع البحث وسيتم انتخاب عينه على وفق تقنيات العينة العمدية. (Purposive Sample)

3. الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للبحث لبيانات المصارف عينة البحث للفترة من (2007-2016) .

سابعاً: وصف مجتمع وعينة البحث

شملت عينة البحث عدداً من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2007 الى 2016، وفيما يأتي توضيح لخصائص عينة البحث:

اسماء المصارف عينة البحث ومعلوماتها الاساسية : يشير الجدول ادناه الى اسماء المصارف عينة البحث:

الجدول (1-1) اسماء المصارف عينة البحث

رأس المال لغاية 2016/12/31	رأس المال بداية التأسيس	المصرف
250,000,000,000	400,000,000	المصرف الاهلي العراقي
250,000,000,000	150,000,000	المصرف التجاري العراقي
250,000,000,000	150,000,000	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار
250,000,000,000	25,000,000,000	مصرف آشور الدولي للاستثمار
250,000,000,000	100,000,000	مصرف الاستثمار العراقي
250,000,000,000	200,000,000	مصرف الائتمان العراقي
250,000,000,000	400,000,000	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
250,000,000,000	100,000,000	مصرف بغداد الاهلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والكشوفات المالية

المحور الثاني

الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية

أولاً: مفهوم مخاطر الائتمان

تؤثر مخاطر الائتمان في الجودة الائتمانية للطرف الاخر على قيمة الورقة المالية أو المحفظة. وهي أقدم شكل من أشكال المخاطر في الاسواق المالية. مخاطر الائتمان هي قديمة مثل الإقراض نفسه، مما يعني أنه يعود إلى ما لا يقل عن 1800 قبل الميلاد (Ms. RAJ , 2009 :42). مخاطر الائتمان هي واحدة من المخاطر الملحوظة في القطاع المصرفي لأن أكثر من 70% من الميزانية العمومية للمصرف تتعلق عموماً بهذا الجانب من إدارة المخاطر (Hennie & Bratanovic, 2009:161). وتنشأ مخاطر الائتمان عندما يتعرض المقرض لخسارة من المقترض أو الطرف المقابل أو المدين الذي يفشل في الوفاء بالتزاماته تجاه الدين كما هو متفق عليه أو متعاقد عليه. وقد تنجم هذه الخسارة عن التدهور في نوعية الائتمان للطرف المقابل مما يؤدي بالتالي إلى خسارة في قيمة الدين. أو في أسوأ الأحوال ، يتخلف المقترض عندما يكون غير راغب أو غير قادر على الوفاء بالتزامات. (Dam , 2010 :27).

وتُعد مخاطر الائتمان الخسارة المالية التي يعاني منها المقرض نتيجة فشل المقترض في الاداء المصرفي وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الائتمان أو القرض. (Friday , 2012 :17). وان مخاطر الائتمان هي واحد من أقدم أشكال المخاطر المحددة وتسبب معظم الخسائر المالية. حيث تحدد على أنها تأثير عدم التزام المقترضين . ويظهر عدم الامتثال هذا عدم قدرة المقترضين على الالتزام بشروط عقدهم. وبعبارة أخرى، إذا عرقل المقترضون مدفوعاتهم الائتمانية ، فإن المصارف معرضة لمخاطر الائتمان. (William , 2012 :8).

ثانياً: ادارة المخاطر الائتمانية

الهدف من ممارسات ادارة المخاطر الائتمانية هو تحديد أقصى قدر من المخاطر من اجل تعديل معدل العائد للمصرف من خلال الحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة (Basel ,2000:3). وهناك حاجة إلى إدارة الائتمان للسيطرة على المخاطر المرتبطة بمبيعات الائتمان. والغرض من ذلك هو إدارة المخاطر المالية والسياسية على حد سواء. ويقول (Edwards , 2004 : 83) في كتابه أن الجميع يجب أن يفهم أن الائتمان يعني الثقة والثقة يجب أن تقوم على المعرفة من أجل أن يكون لها أي معنى حقيقي وان الجمع والتحليل واتخاذ القرارات على أساس تلك المعرفة هو إدارة الائتمان.

وتوصف إدارة مخاطر الائتمان بأنها الاجراءات التي سيستخدمها المصرف لتجنب فقدان المال والسيطرة على معدل الديون المعدومة. (Minh , 2013 : 19). أصبحت إدارة مخاطر الائتمان في المصارف حاسمة لبقاء هذه المصارف ونموها، وهي نهج منظم لإدارة عدم التأكد من خلال تقييم المخاطر، ووضع استراتيجيات لإدارتها والتخفيف من المخاطر باستخدام الموارد الإدارية، وان استراتيجيات ادارة المخاطر الائتمانية تنطوي على نقل المخاطر إلى أطراف أخرى، وتجنب المخاطر، والحد من التأثير السلبي للخطر وقبول بعض أو كل النتائج المترتبة على خطر معين. (Fan Li &Yijun Zou ,2014: 36-37).

وقد نمت ادارة المخاطر الائتمانية التقليدية، بشكل رئيس في شكل توفير وإدارة حدود الائتمان، مع نمو الاقراض المصرفي كمصارف في شكلها الكلاسيكي بما في ذلك: أخذ الودائع، وتقديم القروض، وتحقيق أرباح من الفرق بين أسعار فائدة الاقراض الاعلى وانخفاض سعر الفائدة على الودائع. (Xiaoping Li , 27 : 2015). وإن إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف هي عملية التخفيف من الخسائر، وتهدف قياسات مخاطر الائتمان إلى تضييق التعرض لمخاطر الائتمان لدى المصارف المقبولة من قبل المقرضين عند تمديد الدين كتكملة لإدارة مخاطر الائتمان بالمصارف والمخاطر التشغيلية والمخاطر الخارجية أيضا. (Linden & Palmaer , 2015 : 12).

ثالثاً: اهداف ادارة المخاطر الائتمانية

ووفقاً لـ (Singh,2013:49)، (Naresh&Rao,2015:91) فإن ادارة المخاطر الائتمانية بشكل عام تهدف الى تحقيق الاتي :

1. تطوير اطار متكامل لتصنيف انواع مختلفة من القروض والسلف، وتحديد الاثار المترتبة في جودة ومخاطرة الائتمان.
2. تطوير الادوات التحليلية لتقييم المخاطر الائتمانية.
3. مراجعة حالات التعرض للمخاطرة والاداء المصرفي بشكل دوري.
4. وضع استراتيجيات مناسبة على المستوى المؤسسي لتحقيق المستويات المطلوبة واصدار المبادئ التوجيهية لوحدات الاعمال الاستراتيجية وتوفير المعايير المستهدفة لنسب الاسترداد، وحجم التعرض للمخاطرة وغيرها.
5. وضع الاليات المناسبة للمراقبة والسيطرة على المخاطر .

رابعاً: مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR)

وهي مقياس لمبلغ رأس مال المصرف المعبر عنه كنسبة مئوية من التعرض المرجح للمخاطر، وتتكون من أنواع رأس المال التي تعتبر أكثرها موثوقية، وأهمها حقوق المساهمين. ومن الناحية النظرية، تتمتع المصارف ذات نسبة كفاية رأس المال الجيدة بربحية جيدة . كما أن المصرف الذي يتمتع بكفاية رأسمالية قوية قادر أيضا على استيعاب خسائر القروض المحتملة، وبالتالي يتجنب المصرف الإعسار والفشل. (Yuga,2016:49). ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية على مجموع الموجودات وكالاتي: (Vivien&Tuyen,2016:19) ، (Ihtesham & Adnan,2017:114) .

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (CAR)} = \frac{\text{مجم حقوق الملكية}}{\text{مجم الموجودات}} \times 100\% \quad (1 - 2)$$

2- نسبة القروض المتعثرة (NPLR)

أن نسبة القروض المتعثرة هي المؤشر الرئيس لمخاطر الائتمان لدى المصارف التجارية. وتعكس نسبة القروض المتعثرة الجودة الائتمانية للمصرف، وهي تعتبر مؤشرا على إدارة مخاطر الائتمان لأنها تحدد نسبة خسائر القروض فيما يتعلق بإجمالي القروض. (Yuga,2016:50). ويتم حساب نسبة القروض المتعثرة كالآتي: (Gertrude,2016:35)، (Chiel,2017:33) .

$$\text{نسبة القروض المتعثرة (NPLR)} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض والتسليفات}} \times 100\% \quad (2 - 2)$$

3- نسبة القروض الى الودائع (LTDR)

نسبة القروض إلى الودائع هي إحصائية شائعة الاستخدام لتقييم سيولة المصرف عن طريق قسمة إجمالي قروض المصرف من إجمالي ودائعه، ويعبر عن هذا الرقم كنسبة مئوية. وإذا كانت النسبة مرتفعة جدا، فهذا يعني أن المصرف قد لا يكون لديه سيولة كافية لتغطية أي متطلبات تمويل غير متوقعة، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت النسبة منخفضة جدا، قد لا يكون المصرف يكسب بقدر ما يمكن أن يكون. (Muneza,2016:12). ويتم حساب نسبة القروض الى الودائع كالآتي: (Andebet,2016:23) ، (Ida&Maria,2017:21) .

$$\text{نسبة القروض الى الودائع (LTDR)} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\% \quad (3 - 2)$$

4- نسبة الدين الى حقوق الملكية (DTER)

وهي نسبة مالية تشير إلى النسبة النسبية لحقوق المساهمين والديون المستخدمة لتمويل أصول المنظمة كلما زادت الديون التي تستخدمها المنظمة فيما يتعلق بالأصول الثابتة، تزداد قدرتها على الوفاء بمدفوعاتها التعاقدية. (Ashifa&rochmani,2015:20). وتحتسب نسبة الدين الى حقوق الملكية كما مبين في المعادلة الآتية: (Johan&Viktor,2015:27) ، (Abdul Aziz ,2017:88).

$$\text{نسبة الدين الى حقوق الملكية (DTER)} = \frac{\text{اجمالي الدين}}{\text{مج حقوق الملكية}} \quad (4 - 2)$$

5- نسبة اجمالي الدين (TDR)

تقيس نسبة إجمالي الدين النسبة المئوية للأموال المقدمة من الدائنين، وهي تُعد نسبة جميع الأصول الممولة بالديون. (Florenz,2012:175). ويتم حساب نسبة اجمالي الدين كما مبين في المعادلة الآتية: (Daniel,2016:149)، (Ross&others,2016:60).

$$\text{نسبة اجمالي الدين (TDR)} = \frac{\text{مج الموجودات} - \text{مج حقوق الملكية}}{\text{مج الموجودات}} \quad (5 - 2)$$

6- العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)

تسعى المصارف وبشكل كبير ومستمر الى تطوير ادائها من خلال استغلالها لنقاط قوتها الداخلية وتجنبها للتهديدات التي تتعرض لها. وتعد المخاطر واحدة من التهديدات التي تواجهها ومن اجل التصدي لها تلجأ المصارف الى تخصيص نسبة غير محددة من رأس المال لأمتصاصها من خلال جمع رأس المال مع المخاطر لتوليد عائد معدل وفق المخاطر وهو العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC). (Smithson&Hayt,2001:70).

ويمكن حساب (RAROC) من خلال قسمة صافي الدخل على رأس المال الاقتصادي كما مبين في المعادلة ادناه: (Culp,2000:53)، (Gestel&Basens,2009:342).

$$\text{العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} \quad (6 - 2)$$

ويعرف (Everett,2015:6) رأس المال الاقتصادي بأنه تلك الاموال التي يحتجزها المصرف لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، عند مستوى ثقة (99.9) والتي تقابل (2.33) من نسبة سيغما.

المحور الثالث

الاطار المفاهيمي للأداء المصرفي

اولاً: مفهوم الاداء المصرفي

يعرف الاداء المصرفي على أنه عملية رسمية ومنهجية، يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف ذات الصلة بالموظفين، ورصدها، وقياسها، وتسجيلها وتطويرها، ويتيح الاداء المصرفي الفرصة للمنظمة لتقييم مواردها البشرية، كما أنه يوفر المعلومات بحيث يمكن اتخاذ قرارات هامة وإعطاء التغذية الراجعة لمزيد من التطوير للموظفين. (Charity , 2012 : 11) .

ويشير الاداء المصرفي إلى مدى ملائمة منظمة مالية لاحتياجات المساهمين (المالكين) والموظفين والمودعين والدائنين الآخرين والزبائن المقترضين. (Ngoc , 2015 : 39) . ويعد الاداء المصرفي القدرة على توليد الربحية المستدامة والتي تعد خط الدفاع الأول للمنظمة ضد الخسائر غير المتوقعة، حيث أنه يعزز مكانتها الرأسمالية ويحسن الربحية المستقبلية من خلال استثمار الأرباح المحتجزة. لأن الغرض النهائي من أي منظمة تسعى للربح هو الحفاظ على الثروة وخلقها بالنسبة لأصحابها، ويجب أن يكون العائد على حقوق المساهمين أكبر من تكلفة حقوق الملكية من أجل خلق قيمة للمساهمين. (Yondo , 2015 : 21) .

ويعزى أداء المنظمة إلى أربعة عناصر رئيسية. أولاً، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار الإيرادات المحققة، فضلاً عن تكوينها وتقلبها. وثانياً، هناك الكفاءة، التي تشير إلى القدرة على تحقيق الربح نظراً لمصدر معين من الدخل أو توليد الإيرادات من كمية معينة من الأصول. وثالثاً، يعتبر عامل المخاطر التعديلات التي أدخلت على الأرباح فيما يتعلق بالمخاطر التي يتكبدها المصرف لتوليدها. وأخيراً ، فإن الرافعة

المالية تعمل كمضاعف وقد تحسن النتائج في الارتفاع. وقد يكون أيضا عامل فشل المنظمة بسبب الخسائر غير المتوقعة. (Gabriel , 2016 : 17) .

ثانياً: محددات الاداء المصرفي

تقسم محددات الاداء المصرفي الى العوامل الداخلية والخارجية وهي كالآتي :

أ- العوامل الداخلية

تشير العوامل الداخلية إلى العوامل التي تتأثر بقرارات الإدارة مثل جودة الأصول ونسب رأس المال ونسب السيولة ونسب الكفاءة وتنوع المحفظة، والخصائص الخاصة بالمصرف مثل حجم المصرف وحصص السوق وهيكل الملكية. (Suria & Roza , 2013 :86) . وان المحددات الداخلية هي العوامل التي تنشأ من حسابات المصرف (الميزانيات العمومية و / أو حسابات الأرباح والخسائر)، وبالتالي يمكن أن تسمى المحددات المحددة للربحية أو المصرف. (Engdawork , 2014: 12) .

ب- العوامل الخارجية

توصف المحددات الخارجية لربحية المصرف بأنها عوامل خارجة عن سيطرة إدارة المصرف، وهي تمثل أحداثاً خارجة عن نفوذ المصرف، والعنصران الرئيسان للمحددات الخارجية هما العوامل الخاصة بكل قطاع والعوامل الاقتصادية الكلية إذ تتمثل العوامل الخاصة بهيكل السوق، هيكل السلوك، نموذج الاداء المصرفي ، الهيكل المالي، استحقاق القطاع المصرفي وحجم المصرف اما العوامل الاقتصادية الكلية تتمثل بالنمو الاقتصادي والتضخم. (Tesfaye , 2014 :54-55) . وإن المحددات الخارجية هي متغيرات لا تتعلق بإدارة المصرف ولكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تشغيل وأداء المصارف. (Engdawork , 2014: 12) .

ثالثاً: مؤشرات الاداء المصرفي

أ- العائد على الموجودات (ROA)

عرف بأنه المقياس الأساسي لكفاءة المنظمة التي تخصص وتدير مواردها. وهو يختلف عن العائد على حق الملكية في أنه يقيس الربح كنسبة مئوية من الأموال المقدمة من الملاك والدائنين مقابل فقط الأموال التي يقدمها أصحابها (Hinggins , 2012:41). ويتم احتساب العائد على الموجودات (ROA) بقسمة صافي دخل المصرف على قيمة موجوداته، وهو مقياس مفيد للمدى الذي يقوم به مدير المصرف في العمل لأنه يعكس قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح باستخدام الأصول المالية والحقيقية المتاحة. (Aragie&others,2015:646). وصيغة (ROA) تحسب على النحو الآتي : (Joshua , 2016: 46)، (Ross & others , 2016 : 65) .

$$(2 - 7) \quad \text{العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مج الموجودات}} \times 100\%$$

ب- العائد على حق الملكية (ROE)

ويختلف هذا النوع من العائد عن النوع السابق في كون مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط، ولا تدخل فيه الأموال المقترضة أو الديون المترتبة على المصرف . لذلك فإن هذا النوع من العائد يطلق عليه أيضا العائد على صافي الثروة (Return on Net Worth) أو العائد على أموال أصحاب المصرف (Hingins,2012:4) ويستخدم العائد على حق الملكية (ROE) كمقياس للأداء المالي للمصارف من حيث الربحية ويساورها القلق بشأن حجم أرباح المصرف على استثماراتهم في الأسهم. وتحتسب نسبة (ROE) من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية. (Aragie&others,2015:646) . ويتم حساب العائد على حق الملكية (ROE) على اساس الصيغة الآتية: (Joshua ,2016 : 47) ، (Ross & others , 2016 : 65) .

$$(2 - 8) \quad \text{العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مج حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ج- هامش صافي الربح (Net profit margin)

مقياس الربح الأكثر شيوعاً هو هامش صافي الربح . فمثلاً اوضحت تقارير المصرف للسنة الماضية ان المصرف كسب 6%، فتعني هذه الاحصائية عادة ان ارباحه كانت 6% من المبيعات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، لأن صافي الدخل يساوي اجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات. فكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب. (Gibson,2009:297-298) ويمكن حساب هامش صافي الربح عن طريق قسمة صافي الدخل على الإيرادات التشغيلية الكلية وعلى النحو الآتي: (Ross&Hudgins,2008:22)، (Ehrhardt & Brigham , 2011 :98).

$$(2 - 9) \quad \text{هامش صافي الربح (NPM)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مج الإيرادات التشغيلية}} \times 100\%$$

المحور الرابع

الجانب التطبيقي

أولاً: التحليل الاحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات البحث

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحليل علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) والمتغير المعتمد (الاداء المصرفي) من خلال معامل الارتباط (Pearson)، بالاعتماد على البيانات الموجودة في الكشوفات المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث لتحديد معامل ارتباط كل متغير مستقل مع كل متغير من المتغيرات التابعة واختبار الفرضيات ولكل مفردات العينة خلال مدة البحث.

1- علاقة الارتباط بين ادارة المخاطر الائتمانية والعائد على الموجودات

يتضح من الجدول (3-1) علاقة ارتباط طردية وضعيفة وغير معنوية بين المؤشر الاول لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة كفاية رأس المال (X1) والعائد على الموجودات (Y1) من خلال معامل الارتباط Pearson البالغ (0.016) .

بينما علاقة الارتباط بين المؤشر الثاني لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض المتعثرة (X2) والعائد على الموجودات (Y1) بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (0.019) وهي علاقة طردية وضعيفة وغير معنوية .

في حين ان العلاقة عكسية وضعيفة وغير معنوية بين المؤشر الثالث لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض الى الودائع (X3) والعائد على الموجودات (Y1) من خلال معامل الارتباط Pearson البالغ (-0.077).

كما ان العلاقة عكسية وضعيفة وغير معنوية بين المؤشر الرابع لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة الدين الى حقوق الملكية (X4) والعائد على الموجودات (Y1) اذ بلغ معامل الارتباط Pearson (-0.109). كذلك العلاقة بين المؤشر الخامس لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة اجمالي الدين (X5) والعائد على الموجودات (Y1) بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (-0.018) وهذا يدل على ان العلاقة بين المؤشرين عكسية وضعيفة وغير معنوية.

وان العلاقة طردية ذات دلالة احصائية وبمستوى معنوية (1%) بين المؤشر السادس لإدارة المخاطر الائتمانية العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (X6) والعائد على الموجودات (Y1) من خلال معامل الارتباط Pearson الذي يبلغ (**0.310).

وعلى اساس ذلك تثبت الفرضية الفرعية الاولى والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية الاولى (H01) التي تنص بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية والمؤشر الاول من الاداء المصرفي العائد على الموجودات (Y1) الا مؤشر واحد هو العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (X6) فترفض فرضية العدم وتثبت الفرضية البديلة عنها بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وبمستوى معنوية (1%) .

2- علاقة الارتباط بين ادارة المخاطر الائتمانية والعائد على حق الملكية

يبين الجدول (3-1) العلاقة العكسية ذات الدلالة الاحصائية المتوسطة وبمستوى معنوية (1%) بين المؤشر الاول لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة كفاية رأس المال (X1) والعائد على حق الملكية (Y2) من خلال معامل الارتباط Pearson البالغ (**-0.634).

في حين ان العلاقة طردية وضعيفة وغير معنوية بين المؤشر الثاني لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض المتعثرة (X2) والعائد على حق الملكية (Y2) اذ بلغ معامل الارتباط Pearson (0.031).

اما العلاقة بين المؤشر الثالث لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض الى الودائع (X3) والعائد على حق الملكية (Y2) عكسية ذات دلالة احصائية وبمستوى معنوية (1%) من خلال معامل الارتباط Pearson البالغ (-0.288**).

وان العلاقة طردية ذات دلالة احصائية متوسطة وبمستوى معنوية (1%) بين المؤشر الرابع لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة الدين الى حقوق الملكية (X4) والعائد على حق الملكية (Y2) من خلال معامل الارتباط Pearson الذي يبلغ (0.605**).

كذلك العلاقة بين المؤشر الخامس لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة اجمالي الدين (X5) والعائد على حق الملكية (Y2) طردية ذات دلالة احصائية متوسطة وبمستوى معنوية (1%) وهذا ما يدل عليه معامل الارتباط Pearson البالغ (0.633**).

بينما العلاقة طردية ذات دلالة احصائية وبمستوى معنوية (1%) بين المؤشر السادس لإدارة المخاطر الائتمانية العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (X6) والعائد على حق الملكية (Y2) من خلال ما يبينه معامل الارتباط Pearson البالغ (0.251**).

ومن خلال ذلك ترفض الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الاولى (H01) والتي تنص بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية والمؤشر الثاني من الاداء المصرفي العائد على حق الملكية (Y2) وتثبت الفرضية البديلة عنها بوجود علاقة ارتباط ذات الدلالة الاحصائية وبمستوى معنوية (1%)، الا مؤشر نسبة القروض المتعثرة (X2) يثبت هذه الفرضية.

الجدول (1-3) علاقة الارتباط بين مؤشرات المتغير المستقل والمعتمد

المستقل/المعتمد	X1	X2	X3	X4	X5	X6
1Y	0.016	0.019	0.077 -	0.109 -	0.018 -	0.310**
2Y	-	0.031	-	0.605**	0.633**	0.251**
	0.634**		0.288**			
3Y	0.004 -	0.067	0.169 -	0.038 -	0.003	0.325**

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على برنامج (SPSS V.23)

3- علاقة الارتباط بين ادارة المخاطر الائتمانية وهامش صافي الربح

يبين الجدول (1-3) علاقة الارتباط بين المؤشر الاول لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة كفاية رأس المال (X1) وهامش صافي الربح (Y3) اذ بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (-0.004) وهذا يعني ان العلاقة بين المؤشرين عكسية وضعيفة وغير معنوية .

اما علاقة الارتباط بين المؤشر الثاني لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض المتعثرة (X2) وهامش صافي الربح (Y3) اذ بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (0.067) وهي علاقة طردية وضعيفة وغير معنوية.

كما ان علاقة الارتباط بين المؤشر الثالث لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة القروض الى الودائع (X3) وهامش صافي الربح (Y3) اذ بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (-0.169) وهذا يدل على ان العلاقة بين المؤشرين عكسية وضعيفة وغير معنوية.

كذلك علاقة الارتباط بين المؤشر الرابع لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة الدين الى حقوق الملكية (X4) وهامش صافي الربح (Y3) حيث بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (-0.038) مما يفسر على ان العلاقة بين المؤشرين عكسية وضعيفة وغير معنوية.

في حين ان علاقة الارتباط بين المؤشر الخامس لإدارة المخاطر الائتمانية نسبة اجمالي الدين (X5) وهامش صافي الربح (Y3) اذ بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (0.003) وهذا يؤكد على ان العلاقة بين المؤشرين طردية وضعيفة وغير معنوية.

وان علاقة الارتباط بين المؤشر السادس لإدارة المخاطر الائتمانية العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (X6) وهامش صافي الربح (Y3) حيث بلغت من خلال معامل الارتباط Pearson (0.325**) مما يشير الى ان العلاقة بين المؤشرين طردية ذات دلالة احصائية وبدرجة معنوية (1%). ومن خلال ذلك تثبت الفرضية الفرعية الثالثة والمنبثقة عن الفرضية الرئيسية الاولى (H01) والتي تنص بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية والمؤشر الثالث من الاداء المصرفي هامش صافي الربح (Y3) الا مؤشر واحد هو العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (X6) فترفض فرضية العدم وتثبت الفرضية البديلة عنها بوجود علاقة الارتباط ذات دلالة احصائية وبدرجة معنوية (1%).

وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الاولى (H01) التي تنص بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية والاداء المصرفي وتثبت الفرضية البديلة عنها.

ثانياً: التحليل الاحصائي لعلاقة اثر مؤشرات المتغير المستقل في مؤشرات المتغير المعتمد

يتم في هذا المبحث تحليل ومناقشة علاقات الاثر للمتغيرات المستقلة ادارة المخاطر الائتمانية المتمثلة (بنسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة القروض الى الودائع، نسبة الدين الى حقوق الملكية، نسبة اجمالي الدين والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر) في المتغير المعتمد (الاداء

المصرفي) من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط (Regression Liner) لتحديد اثر كل متغير مستقل بمتغير معتمد وكذلك تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد اثر العناصر الفرعية للمتغير المستقل بمتغير معتمد لقياس معامل التحديد (R^2) واختبار الفرضيات الخاصة بها بإيجاد قيمة (F) وقيمة (T) المحسوبتان والمستخرجتان من جدول (ANOVA)، كذلك تحديد قيمة الميل في نموذج الانحدار (B) وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS V.23).

1- مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في العائد على الموجودات

يوضح الجدول (2-3) اثر مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في المؤشر الاول للإداء وهو العائد على الموجودات (Y1) من خلال (R) البالغة قيمته (0.380) والتي توضح ارتباط مؤشرات المتغير المستقل بهذا المتغير، اما قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.144) وهذا يعني ان نسبة ما تفسره مؤشرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد العائد على الموجودات هي (14%)، وان باقي التأثير فسببه عوامل اخرى غير معلومة لم تتناولها الدراسة الحالية . فضلاً عن ذلك فان قيمة (F) المحسوبة والمستخرجة من جدول (ANOVA) قد بلغت (2.275^*) وهذا يدل على معنوية العلاقة بين المتغيرات وبمستوى معنوية بلغت (5%). كما ان قيمة (T) قد بلغت (1.656) وهذا يبين معنوية بعض متغيرات النموذج. في حين قيمة (A) بلغت (189.014) وهي تدل على قيمة المتغير التابع (Y1) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر. اما قيمة (B) فهي تشير الى معاملات مؤشرات المتغير المستقل التي ظهرت بقيم متباينة والظاهرة في الجدول (2-3).

وعلى اساس ذلك ترفض الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}) والتي تنص بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في العائد على الموجودات وتثبت الفرضية البديلة عنها.

الجدول (2-3) علاقة اثر مؤشرات المتغير المستقل في مؤشرات الاداء المصرفي

مؤشرات المتغير المستقل		مؤشر الاداء المصرفي العائد على الموجودات (Y1)					
		R	R^2	F	T	A	B
مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية	X1						- 1.869
	X2						0.005
	X3	0.380	0.144	2.275*	1.656	189.014	- 0.001
	X4						- 0.292

	X5						- 184.494
	X6						0.032
مؤشرات المتغير المستقل		مؤشر الاداء المصرفي العائد على حقوق الملكية (Y2)					
	VAR	R	R ²	F	T	A	B
مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية	X1						- 4.136
	X2						0.041
	X3	0.687	0.472	12.086**	1.316	411.133	0.004
	X4						1.392
	X5						- 400.726
	X6						0.096
مؤشرات المتغير المستقل		مؤشر الاداء المصرفي هامش صافي الربح (Y3)					
	VAR	R	R ²	F	T	A	B
مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية	X1						- 13.591
	X2						0.039
	X3	0.364	0.132	2.059*	1.317	1405.825	- 0.060
	X4						0.441
	X5						-1370.217
	X6						0.328

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على برنامج (SPSS V.23)

2- اثر مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في العائد على حق الملكية

يتضح من الجدول (2-3) اثر مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في المؤشر الثاني للإداء وهو العائد على حق الملكية (Y2)، اذ ان قيمة (R) تبلغ (0.687) وهي تدل على ارتباط مؤشرات المتغير المستقل بهذا المتغير، كما ان قيمة معامل التحديد (R²) بلغت (0.472) وهذا يفسر الى ان نسبة ما تبينه مؤشرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد العائد على حق الملكية هي (47%)، اما باقي التأثير فسببه عوامل اخرى غير معلومة لم تتناولها الدراسة الحالية. وان قيمة (F) المحسوبة والمستخرجة من جدول (ANOVA) قد بلغت (12.086**) وهذا يعني معنوية العلاقة بين المتغيرات وبمستوى معنوية بلغت (1%). كما ان قيمة (T) قد بلغت (1.316) مما يوضح معنوية بعض متغيرات النموذج. اما قيمة (A) بلغت (411.133) وهي تشير الى قيمة المتغير التابع (Y2) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر. وان قيمة (B) تدل على معاملات مؤشرات المتغير المستقل التي ظهرت بقيم متباينة والموضحة في الجدول (2-3).

من خلال ذلك ترفض الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية (H02) والتي تنص بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في العائد على حق الملكية وتقبل الفرضية البديلة عنها.

3- اثر مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في هامش صافي الربح

من خلال الجدول (3-2) الذي يبين اثر مؤشرات المتغير المستقل (ادارة المخاطر الائتمانية) في المؤشر الثالث للإداء هامش صافي الربح (Y3)، اذ ان (R) بلغت قيمته (0.364) والتي تدل على ارتباط مؤشرات المتغير المستقل بهذا المتغير، كما ان معامل التحديد (R2) فقد بلغت قيمته (0.132) مما يشير الى ان نسبة ما تبينه مؤشرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد هامش صافي الربح هي (13%)، وان باقي التأثير فسببه عوامل اخرى غير معلومة لم تتناولها الدراسة الحالية. اما قيمة (F) المحسوبة والمستخرجة من جدول (ANOVA) قد بلغت (*2.059) مما يؤكد على معنوية العلاقة بين المتغيرات وبمستوى معنوية بلغت (5%). في حين ان قيمة (T) بلغت (1.317) وهذا يعني معنوية بعض متغيرات النموذج. وان قيمة (A) قد بلغت (1405.825) مما تشير الى قيمة المتغير التابع (Y3) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر. اما قيمة (B) والتي توضح معاملات مؤشرات المتغير المستقل فقد ظهرت بقيم متباينة والظاهرة في الجدول (3-2).

ومن خلال ذلك ترفض الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية (H02) والتي تنص بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في هامش صافي الربح وتثبت الفرضية البديلة عنها.

وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الثانية (H02) التي تنص بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لإدارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي وتقبل الفرضية البديلة عنها.

المحور الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تبين من الاستعراض النظري والتطبيقي ان اتخاذ قرارات مخاطر الائتمان تتأثر بمجموعة من العوامل تجمع بين الشخصية والعقلانية والمؤسسية.
2. اظهر البحث تحليل بعض العوامل المهمة في عملية ادارة المخاطر الائتمانية وتحديد المؤشرات التي تبين الاداء المصرفي في المصارف .
3. استعراض الادبيات التي تناولت تحديد المعلومات الاساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في المنظمات المصرفية.
4. تقييم مخاطر الائتمان في المصارف عبر الدراسة من خلال مجموعة من المؤشرات لتحديد مستوى المخاطر لكل مصرف من المصارف خلال فترة البحث.
5. اظهرت نتائج التحليل مستوى الديون المتعثرة والتي تباينت نسبها بين المصارف والتي تعد من المعايير المهمة لجودة الائتمان.
6. تبين من النتائج ضعف الوعي المصرفي وغياب ثقافة الائتمان الحقيقي التي تزيد الثقة والالتزام بين اطراف الائتمان وعدم الافراط الكبير في منح القروض الرديئة.

7. تم اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لتحديد مستوى الارتباط بين هذه المتغيرات.
8. اظهرت نتائج التحليل وجود تباينات واضحة بين العلاقات المتبادلة بين المؤشرات المستقلة والتابعة منها كفاية رأس المال والمخاطرة اذ اظهرت النتائج بعض العلاقات السلبية بين المتغيرات.
9. تبين من الجانب التطبيقي علاقة ارتباط موجبة وقوية وبدرجة معنوية (1%) بين العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة والعائد على الموجودات (ROA) .
10. اظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط قوية وبأجاهين سالبة وموجبة بين كل متغيرات المخاطر الائتمانية والعائد على حق الملكية (ROE) وبدرجة معنوية (1%).
11. ظهر وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة وهامش صافي الربح وبدرجة معنوية (1%).
12. تم اختبار فرضيات الارتباط وقد رفضت فرضية العدم واثبتت الفرضية البديلة عنها الا في بعض المتغيرات حيث تم اثباتها.
13. تبين وجود اثر ذو دلالة معنوية وبدرجة (5%) بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على الموجودات (ROA).
14. اثبتت النتائج وجود اثر معنوي وبدلالة (1%) بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حق الملكية (ROE).
15. كذلك تبين من التحليل وجود اثر معنوي وبدلالة (5%) بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشر هامش صافي الربح.
16. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عنها التي تثبت وجود الاثر.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تطوير اطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية من اجل تحسين الاداء المصرفي.
2. وضع برنامج شامل لإصلاح النظام المصرفي بما ينسجم مع المتغيرات البيئية المتجددة بكافة مجالاتها يتضمن التأكيد على ادارة المخاطر الائتمانية وفق هذه المتغيرات.
3. ضرورة اهتمام مديري مخاطر الائتمان بشروط ومعايير منح الائتمان وتقييم الاطراف التي ترغب المصارف منحها الائتمان وفق هذه المعايير للوصول الى اداء مرضي لإدارة القروض.
4. التركيز على توفير المزيد من فرص التدريب لمديري مخاطر الائتمان لزيادة معارفهم وخبراتهم وقراراتهم في اتخاذ قرار منح الائتمان على الاسس الصحيحة.
5. ضرورة دراسة وتحليل طلبات الحصول على الائتمان بصورة سليمة تركز على الشروط المحددة للائتمان والضمانات اللازمة لذلك.

6. ضرورة رفع مستوى الوعي المصرفي وتحسين ثقافة الائتمان لدى العاملين على ادارة الائتمان في المصارف.
7. زيادة الفهم للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات التي تعبر عن مخاطر الائتمان وتأثيرها على الاداء المصرفي والقدرة على الوصول الى الاهداف المخططة.
8. ضرورة زيادة الاهتمام من قبل مدير المخاطر على التقلبات بين مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية ومؤشرات الاداء المصرفي والتأكيد على مدلولها واتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض اعادة الاستقرار.

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية:

أ. التقارير:

1. التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2007-2016) .
2. تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الكشوفات التابعة لها وتقرير مجلس الادارة عن نشاط المصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2007-2016) .

1. موقع سوق العراق للأوراق المالية (<http://www.isx-iq.net>).

2. موقع هيئة الأوراق المالية (<http://www.isc.gov.iq>).

ثانياً: المصادر الاجنبية

A. Books:

1. Edwards, B. , (Credit Management Handbook) , Hants: Gower Publishing Limited , 2004 .
2. Ehrhardt, Michael C. , Brigham , Eugene F. , (Financial Management : Theory and Practice) , 13th Edition , South–Western , Cengage Learning , 2011.
3. Gestel TV & Baesens B, (Credit Risk Management Basic Concepts) , Oxford University Press Inc. New York , 2009.
4. Inggins Robert C. , (Analysis for Financial Management) , 10th ed , McGraw–Hill 2012.
5. Rosenbaum Joshua & pearl Joshua , (Investment banking) , 2nd ed , John Wiley & Sons, Inc., New Jersey 2013.
6. Stephen A. Ross , Randolph W. Westerfield , Bradford D. Jordan , (FUNDAMENTALS OF CORPORATE FINANCE) , 11th Edition , 2016 .
7. Stephen Ross ,Peter S.& Hudgins ,Sylvia C. , (Bank Management & Financial Services), 7th Edition , McGraw–Hill, Inc. , New York ,2008.

B. Dissertations & Thesis

1. Andebet Mulualem Zewdu , (Performance of private commercial banks in Ethiopia, pre and post NBE bill periods) , A Research Project in partial fulfillment of Requirements for the Degree of Executive Masters of Business Administration , Addis Ababa University , Department of Management , College of Business and Economics , 2016.
2. Chiel S. van Benthem , (The relation among non–performing loans, operating efficiency, and capitalization in commercial banking) , thesis Master in Business Administration , Financial Management , Faculty of

- Behavioural, Management and Social sciences , University of Twente , 2017.
3. Charity Maseki , (KNOWLEDGE MANAGEMENT AND PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA) , A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of Master of Business Administration (MBA), School of Business, University of Nairobi, 2012.
 4. Dam Dan Luy ,(EVALUATION OF CREDIT RISK MANAGEMENT POLICIES AND PRACTICES IN A VIETNAMESE JOINT STOCK COMMERCIAL BANK“S TRANSACTION OFFICE) , Business Economics and Tourism , 2010.
 5. Daniel Onyebuchi Okehi , (Modelling Risk Management in Banks: Examining Why Banks Fail ?) , Walden University , 2014.
 6. Engdawork Tadesse Awoke , (IMPACT OF CREDIT RISK ON THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN ETHIOPIA) , A thesis submitted to Saint Merry University, School OF of Graduate studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration , Addis Ababa, Ethiopia , 2014.
 7. Friday Enejo Sule , (EFFECTS OF CREDIT RISK AND PORTFOLIO LOAN MANAGEMENT ON PROFITABILITY OF MICROFINANCE BANKS IN LAGOS, NIGERIA) , Research report presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Development Finance in the Faculty of Economic and Management Sciences at Stellenbosch University , 2012.
 8. Fan Li & Yijun Zou , (The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe) , Umea School of Business and Economics , 2014.
 9. Gertrude Kgalalelo Tsumake , (What are the determinants of non-performing loans in Botswana?) , Minor dissertation submitted to the Department of Finance and Tax, Faculty of Commerce, University of

- Cape Town In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Commerce Specialising in Financial and Risk Management , 2016.
10. Gabriel, Gary , (The impact of the basel 3 capital requirements on the performance of european banks) , Master thesis en sciences de gestion, a finalite specialisee en Banking and Asset Management , Lionel ARTIGE Management , Severine PLUNUS Academic year 2015/2016.
 11. Ida Bergendorff & Maria Osback , (Banking soundness in Europe – The impact of the capital requirements regulation) , Master Thesis – Degree Project in Business Administration , 2017.
 12. Johan Bjorkholm&Viktor Johansson,(Debt versus Equity – In a low interest rate environment) , Master thesis 15 credits , Linnaeus University,Sweden,Spring 2015.
 13. Ms. RAJ YADAV , (CREDIT RISK MANAGEMENT IN THE BANKING SECTORS OF RUSSIA AND INDIA: A COMPARATIVE STUDY) , Thesis submitted to Jawaharlal Nehru University for award of the degree of Doctor of Philosophy , Center for Russian and Central Asian Studies School of International Studies Jawaharlal Nehru University New Delhi – 110067 India , 2009 .
 14. Minh Thong To , (CREDIT RISK MANAGEMENT AND BAD DEBT CONTROLLING Case: ANZ Vietnam) , Lahti University of Applied Sciences Degree program in International Business Thesis , 2013.
 15. Muneza Yves , (EFFECTS OF DEBT FINANCING ON BUSINESS PERFORMANCE. A COMPARATIVE STUDY BETWEEN I&M BANK AND BANK OF KIGALI IN RWANDA. 2010–2015) , University of Lay Adventists of Kigali (Unilak) , Masters of Business Administration Option: Finance Week – End Program, 2016.
 16. Ngoc Anh Nguyen , (THE EFFECTS OF BANK CAPITAL ON BANK PERFORMANCE AND RISKINESS AROUND THE FINANCIAL CRISIS: Empirical Evidence in European Region during 2005–2011) , Master’s

Thesis Accounting and Finance Finance , University of Vaasa Faculty of Business Studies Accounting and Finance , 2015.

17. Vivien Quadt & Tuyen Nguyen , (THE RELATION BETWEEN EFFICIENCY, NON-PERFORMING LOANS AND CAPITALIZATION IN THE NORDIC BANKING SECTOR) , Master of Science in Finance , Master Thesis on Lund University, School of Economics and Management , 2016.
18. William Fick , (A FRAMEWORK TO INVESTIGATE RISK MANAGEMENT IN COMMERCIAL BANKS) , Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of M-Tech Cost and Management Accounting at the Nelson Mandela Metropolitan University , 2012 ..
19. Xiaoping Li , (Credit risk management in the current competitive condition in the Chinese banking industry) , The thesis is submitted to the University of Wales Institute, Cardiff for the degree of Doctor of Philosophy , 2015 .
20. Ylva Linden & Nathalie Palmaer , (Managing Risk and Uncertainty in the Mortgage Loan Process – A Case Study of Private Advisors’ Decision-Making Behavior in a Swedish Bank) , Master’s Thesis 30 credits Department of Business Studies Uppsala University , 2015.
21. Yondo Belle Serge Hermann , (Effects of Mergers & Acquisitions on financial performance of USA acquiror banks) , Master Thesis of Science (Economics and Business Administration) , University of Oulu , Oulu Business School , Department of Finance , 2015.

C. Researches , Magazines and English periodicals

- 1.A. Singh , (Performance of Credit Risk Management in Indian Commercial Banks) , Int. J. Manag. Bus. Res., 5 (3), 169–188, Summer 2015.
2. Ashifa AriefUlzanah & IsrochmaniMurtaqi, (THE IMPACT OF EARNINGS PER SHARE, DEBT TO EQUITY RATIO, AND CURRENT RATIO TOWARDS THE PROFITABILITY OF COMPANIES LISTED IN LQ45

- FROM 2009 TO 2013), Journal of Business and Management , Vol. 4, No.1, 2015: 18–27.
3. Abdul Aziz A. Abdul Rahman, (The Relationship between Solvency Ratios and Profitability Ratios: Analytical Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa), International Journal of Economics and Financial Issues , Vol 7 , Issue 2 , 2017.
 4. Basel Committee: 3 , (Principles for management of credit risk) , 2000.
 5. Charles Smithson & Gregory Hayt , (Optimizing the Allocation of Capital) , the RAM Journal , Oct , 2001.
 6. Christopher L. Culp , (RAROC Revisited) , by RMA the Journal of Lending & Credit Risk Management , March , 2000.
 7. Florenz C. Tugas, CISA, CPA, (A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Listed Firms Belonging to the Education Subsector in the Philippines for the Years 2009–2011), International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 21; November 2012.
 8. Hennie van, G. & Brajovic Bratanovic, S., (Analyzing Banking Risk: A Frame–work for Assessing Corporate Governance and Risk Management) , World Bank Publica–tions , 2009.
 9. Ihtesham Khan & Adnan Ahmad , (Assessing Banks Internal Factors as Determinants of Non– Performing Loans: Evidence from Pakistani Commercial Banks) , Journal of Managerial Sciences , Volume XI Number 1, 2017.
 10. Muhammed Aragie, Ashenafi Beyene , and Netsanet Shiferaw , (Does capital Structure Matter on Performance of Banks? A case Study on Commercial Banks in Ethiopia) , International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 5, Issue 12, December 2015.
 11. Naresh , Choppari & Rao , Rajeshwar ,(Credit Risk Management Practices of Indian Commercial Banks) , Vol.3 Issue.1 , 2015 .
 12. Philip Everett , (Using Economic Capital To Manage a Bank and Beyond) , This Presentation for the Actuaries Institute , Actuaries Summit , 2015.

13. Suria Rismawati Sanwari & Roza Hazli Zakaria , (The Performance of Islamic Banks and Macroeconomic Conditions) , ISRA International Journal of Islamic Finance , Vol. 5 , Issue 2 , 2013.
14. Tesfaye Boru Lelissa , (The Determinants of Ethiopian Commercial Banks Performance) , European Journal of Business and Management , Vol.6, No.14, 2014.
15. Yuga Raj Bhattarai , (Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks) , Associate Professor at Patan Multiple Campus, Tribhuvan University and a Ph.D. Scholar at Tribhuvan University, Nepal, 2016.